

المحاضرة الثالثة عشر:

النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، المختلط والاسلامي

- النظام الاشتراكي:

هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الانتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وهو النظام الذي تتميز فيه الدولة بإدارتها لعوامل الانتاج واتخاذ القرارات مع جهاز تخطيط مركزي (جلطي، 2022، ص44)

2-1 أسس النظام الاشتراكي: يقوم النظام الاشتراكي على الأسس التالية:

✓ الملكية العامة لعناصر الانتاج: بمعنى أن الدولة هي المالك الوحيد لعناصر الانتاج مثل الأرض ورأس المال. أي أنها ملك للشعب.

✓ تقييد الفرد منتجا وعاملا ومستهلكا: بمعنى أن إقرار ما سينتج وكيف ولمن يتم وفقا لما تراه السلطة التخطيطية التي تقوم وفقا لدراسات تعد مسبقا بتحديد أنواع السلع التي سيتم انتاجها وكمياتها وتخصيص الموارد المختلفة وفقا لهذا التحديد الذي يأخذ شكل تعليمات أو خطة لازمة للتنفيذ مما يقيد إلى حد كبير حرية الفرد في تلبية رغباته وذوقه سواء أن كان في مجال العمل أو الإنتاج أو الاستهلاك.

✓ مركزية تحديد الأسعار: تحدد السلطة المركزية الأسعار وتعلنها، وعند تحديدها أسعار السلع المختلفة تأخذ في اعتبارها مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ومن ضمنها قوى العرض والطلب.

✓ تحقيق أقصى الأرباح المادية ليس هو الحافز الرئيسي: بمعنى أن اعتبارات الأهمية الاجتماعية للسلعة المنتجة تلعب دورا بارزا في تحديد السلع المنتجة وبالتالي في تخصيص الموارد البشرية والمادية في عملية الانتاج في المجتمع الرأسمالي يكون الهدف الأساسي من وراء النشاط الاقتصادي تحقيق الربح إلا أنه في المجتمع الاشتراكي تكون الربحية الاجتماعية التي تتحقق

على صعيد المجتمع ككل من خلال الفرق بين المزايا والاعباء الاجتماعية لها أهمية تؤخذ بنظر الاعتبار عند السعي لتحقيق الربحية الاقتصادية ضمن النشاط الاقتصادي.

2-3 عيوب النظام الاشتراكي:

❖ انعدام الحرية الفردية: حيث يفقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك وفي اختيار السلع والخدمات.

❖ انخفاض انتاجية العامل: نتيجة اهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قسارى جهده من أجل زيادة الانتاج وخفيض التكاليف.

❖ البيروقراطية المفرطة: إن مبدأ المركزية يضيف على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية بالإضافة إلى التعقيدات الروتينية وتعطيل الكثير من الاجراءات وهذا يؤدي بدوره إلى تدني مستويات الانتاج.

❖ عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي: تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بيها(جلطي، 2022، ص 45)

3- الاقتصاديات المختلطة:

إن معظم الاقتصاديات في عالمنا المعاصر خليط من النظام الاقتصادي الحر والنظام الاقتصادي الموجه مع التركيز على أحد الاتجاهين بشكل واضح، فنجد اقتصادا يغلب عليه الطابع الرأسمالي، مثل الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات أوروبا الغربية، فكل من هذه الاقتصادات يسود فيها بشكل واضح أسس ومبادئ اقتصاد السوق الحر مع وجود عناصر تعكس سيطرة الدولة كما هو الحال بالنسبة للتعليم والدفاع وطرق.

وفي المقابل فإننا نجد أن دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا والدول الاشتراكية الأخرى يغلب على اقتصاداتها التوجيه والتخطيط وتدخل السلطة المركزية، ففي هذه الدول تمتلك الدولة معظم وسائل الانتاج وتحدد نوع السلع التي ستنتج وكمياتها وكيف ستنتج ولمن ستوزع وبأي كيفية، وتحدد أيضا إلى درجة من يستهلك هذه السلع وبأي كمية(عريقات، 2006، ص 26)

ومن المهم أن نعلم أن النظام المختلط يشجع على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل يمنع المنتجون من عملية الاحتكار ولا يتعدى ذلك إلى التدخل في فرض القوانين على المشروعات الخاصة وتقييد حريتها.

ينقل هذا النظام الصناعات الاحتكارية والاساسية وصناعات الموارد الطبيعية والبنوك إلى إدارة الدولة، كما أنه يقتصر على منح نوعا من الملكية الخاصة بينما باقي الصناعات فهي تحقق الانتفاع العام كما يضمن الاستخدام الرشيد للوسائل الانتاج ومنع الاحتكار بالإضافة إلى ابقائه على الاسواق الخاصة الانتاجية فتحدد الاسعار على أساس العرض والطلب.

4- النظام الاسلامي:

النظام الاسلامي هو نظام شامل احترمت فيه طبيعة الانسان والفروق الفردية والرغبات لذلك فهو نظام يسوده العدل ومن أهم خصائصه مايلي:

- ✓ يحترم الاسلام مبدأ الملكية الفردية ويعتبرها حق فطري ولكن يقيد بها بتحقيق المنفعة العامة.
- ✓ تحقيق المنفعة العامة من خلال تخصيص المال لهذه المنفعة.
- ✓ احترام العمل وتقديره
- ✓ تحليل البيع وتحريم الربا
- ✓ عدم التفاوت الشديد في الثروات من خلال الزكاة والميراث والهبة.
- ✓ منع الاحتكار.